S

PROVISIONAL
S/PV.2538
11 May 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والثلاثين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك
يوم الجمعة ١١ أيار/مايو ١٩٨٤، الساعة ١٠/٣٠

الرئيس:	السيد تروبانوفسكي	(اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)
الأعضاء:	باكستان	السيد شاه نواز
	بيرو	السيد اریاس ستيبيا
	جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
	زمبابوى	السيد مانزون
	الصين	السيد لیانغ یوفان
	فرنسا	السيد دى لابارى دى نانتوى
	فولتا العليا	السيد باسولي
	مالطة	السيد غاوتشي
	مصر	السيد شاكر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	سير جون طومسون
	نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
	الهند	السيد كريشنان
	هولندا	السيد فان دير ستوبل
	الولايات المتحدة الامريكية	السيد كلارك

يتضمن هذا المحضر النصوص الاصلية للكلمات الطلقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الطلقاة باللغات الاخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الامن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الاصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من احد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/٣٠

اقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال

الحالة في قبرص

رسالة مؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة (S/16514)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسات السابقة بشأن هذا البند ، أدعو ممثلي تركيا وقبرص واليونان الى الجلوس على طاولة المجلس ، وأدعو ممثلي استراليا ، وافغانستان ، واكوادور ، وانتيغوا وبربودا ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وبنما ، وجامايكا ، والجزائر ، والجمهورية الديمقراطية الألمانية ، والجمهورية العربية السورية ، وسانت لوسيا ، وسري لانكا ، وغيانا ، وفييت نام ، وكوبا ، وكوستاريكا ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، ويوغوسلافيا الى الجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس قام كل من السيد كيرجا (تركيا) ، والسيد موشوتاس (قبرص) والسيد دونتاس (اليونان) بالجلوس على طاولة المجلس ، وقام السيد وولكوت (استراليا) والسيد ظريف (افغانستان) والسيد البورنوز (اكوادور) والسيد جاكوبز (انتيغوا وبربودا) والسيد تسفيتكوف (بلغاريا) والسيد وصي الدين (بنغلاديش) والسيدة نوريغا (بنما) والسيد كار (جامايكا) والسيد سحنون (الجزائر) والسيد اوت (الجمهورية الديمقراطية الألمانية) والسيد الأتاسي (الجمهورية العربية السورية) والسيد سانت ايمي (سانت لوسيا) والسيد ايجيواردان (سري لانكا) والسيد كران (غيانا) والسيد لي كيم تشانغ (فييت نام) والسيد روا كوري (كوبا) والسيد زمبادو (كوستاريكا) والسيد اردينتشولون (منغوليا) والسيد راتز (هنغاريا) والسيد غولوب (يوغوسلافيا) بالجلوس على المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أود أن أحيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي تشيكوسلوفاكيا وماليزيا يطلبان فيهما دعوتهما الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوتهما الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهما حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) والسيد زين (ماليزيا) بشغل المقعدين المخصصين لهما في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس الى الوثيقتين التاليتين S/16547 ، التي تتضمن رسالة مؤرخة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثل فانواتو لدى الأمم المتحدة ، و S/16549 التي تتضمن رسالة مؤرخة في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول على القائمة هو ممثل ماليزيا . أدعوه الى الجلوس على طاولة المجلس والقاء كلمته .

السيد زين (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، انني ممتن لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على تلطفكم بالموافقة على طلبي أن أشارك في هذه المناقشة عن الحالة في قبرص . وأنا مسرور بصفة خاصة لأني أشارك في وقت يترأس فيه هذه المداولات دبلوماسي له ما لكم من دراية مهنية فائقة وخبرة واسعة - واسمحوا لي أن أضيف ، له ما لكم من كياسة وشخصية جذابة .

لأسباب قد تكون واضحة لا حاجة بي الى أن أخوض فيها ، تحجم حكومتي ، التي ليست عضوا في مجلس الأمن ، عن طلب مخاطبة المجلس في الظروف العادية . الا أننا لم

نحجم عن ذلك في هذه المناسبة لسببين جوهريين : أولا ، لأننا نؤمن - كما ذكر الرئيس كبريانو نفسه أمام هذا المجلس - بأن التطورات الراهنة في قبرص خطيرة الى حد أن وجود قبرص كدولة مستقلة متحدة ذات سيادة معرض للخطر ، وثانيا ، لأننا نود أن نعرب عن اقتناعنا الملحّ بأنه اذا لم يتخذ المجلس نهجا غاية في الانصاف والتوازن ، ويتناول مشكلة قبرص من جميع جوانبها - أى سياقها التاريخي ، وطابعها الثنائي الطائفة ، واستقلالها المضمون بموجب اتفاقات دولية ، ونضال التحرر المطول والصعب الذى خاضته ، علاوة على المبادئ الأساسية ذات الصلة باستقلال الدول وسيادتها ووحدتها وسلامتها الاقليمية - لتعذر عليه فيما نرى ان يسهم في وقف التطورات الخطيرة التي تجرى اليوم في قبرص والتي تبدو ماضية في طريقها بلا هوادة .

لقد شغلت مسألة قبرص اهتمام المجلس لـ ٢٠ سنة على الأقل ، والنني أدرك أن من العسير على أى وفد أن يلقي كلمة لا ويفسر فورا على انها ضد أو مع هذا الجانب أو ذاك في هذه المأساة المحزنة التي حلت بشعب قبرص ، بجميع أبناء قبرص ، بالقبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك على السواء . ولعل خير ما يرجى هو أن تكون الكلمة كلمة لا تفروق للجانبين على حد سواء ، ومهما كان الأمر ، أود أن أبدأ هذه المحاولة بأن أعرب عن أمل وفدى في تقديم مساهمة بناءة في المناقشة الحالية بالاستشهاد بجزء من البيان الذى أصدرته حكومتي في ٢١ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ في ضوء التطورات الخطيرة في قبرص في ذلك الوقت :

" ان ماليزيا لا تحبذ أى تحرك يؤدى الى تقطيع أوصال دولة ذات سيادة . وفيما يتعلق بقبرص ، فان ماليزيا أيدت وستؤيد المساواة في الحقوق والمطالب المشروعة للطائفة القبرصية التركية باعتبارها شريكا مع الطائفة القبرصية اليونانية في اطار جمهورية قبرص المتمتعة باستقلالها وسيادتها وسلامتها الاقليمية " .

ويظل هذا هو موقفنا لاننا لا نرى بديلا سلميا آخر للحيلولة دون تدهور الحالة تدهورا تدريجيا ولكنه يسير بلا هوادة الى اتجاه ، اعرب الطرفان القبرصي اليوناني والقبرصي التركي بشدة عن رغبتهما في اجتنابه . واذا كان هناك وميض من نور في هذا الظلام الدامس، فهو بالتأكيد يكمن في هذا العامل المشترك وذلك الالتزام بقبرص ذات سيادة وموحدة ، الذى اعرب عنه بمنتهى الوقار الرئيس كيبريانو — وهو وقار فيه ابراز اشد لهذا الالتزام — كما اعرب عنه ببلاغة قوية السيد دنكتاش . هذا هو العنصر المشترك الذى يجدر بنا جميعا الاسهام في تعزيزه .

ونسلّم الآن ايضا بانه نتيجة الاحداث والمناقشات التي جرت على مدى العشرين سنة الماضية ليس من السهل للاعبين الاصليين ولا حتى لاصدقائهم ان يكظموا شعورهم بالسخط ازاء هذا التطور او ذاك او ان يقاوموا الاقتباس الانتقائي من وثيقة او اخرى ، او ان يتجنبوا التأكيد على ان لمبدأ ما الاسبقية والغلبة على غيره ان كان في هذا التغليب له ما يخدم اغراضهم . وكل هذا يمكن تفهمه ولكن في هذه الظروف العصيبة بالنسبة لقبرص — وانا اردد مرة اخرى اصداء ذلك التحذير الرزين للرئيس كيبريانو — يتعين علينا جميعا من اجل جميع القبارصة ان نبذل جهدا هائلا لتلافي العواطف ولتجنب السعي الى احراز السبق في المناظرات ، ولتحاشي الالقاء باللائمة او التجريح وللحرص على عدم تناول الاعراض وحدها بل الاسباب الاساسية الكامنة وراء المشكلة التي ابتلي بها المجتمع الدولي والتي انزلت بشعب قبرص لزمن طويل مأساة تفوق الوصف . وان المجتمع الدولي اذا اراد ان يكون ناجحا في عمله ، فلا بد له الان ان يبذل قصارى جهده لسد هوة عدم الثقة والريبة التي تواجهها الطائفتان في قبرص ، وان يعتمد نهجا متوازنا وغير متحيز يعترف بضرورة تطبيق المبادئ الاساسيين الخاصين بسيادة الدولة وحرمة الاقليم الوطني للدولة على حالة قبرص بالذات التي يتعين على الجميع ان يسلموا بل التي يسلم الجميع فعلا على نحو أو آخر ، بانها حالة فريدة في نوعها . ولو كان الطابع الخاص لقيادة السيد دنكتاش والمركز الخاص للقبارصة

الاتراك غير معترف بهما بالفعل ؛ وبعبارة أخرى لو كانت في قبرص الحالة ليست حالة فريدة في نوعها فكيف يمكن للجمعية العامة - اذا قصرنا استشهادنا على قرارها ٢٥٣/٣٧ المؤرخ في ١٦ ايار/مايو ١٩٨٣ ، والذى يؤكد القرارات السابقة - كيف يمكن لها ان تدعو :

" الى اجراء مفاوضات ... بين ممثلي الطائفتين ، تحت رعاية الأمين العام، على ان تجرى هذه المفاوضات بحرية وعلى قدم المساواة ، على اساس قرارات الامم المتحدة ذات الصلة والاتفاقين العاليي المستوى ، بهدف التوصل في اقرب وقت ممكن الى اتفاق يقبله الطرفان ويقوم على حقوق الطائفتين الاساسية والمشروعة ؛" (القرار ٢٥٣/٣٧ ، الفقرة ١٠) ؟

ولكن بالطبع فانه جزء من فن الدبلوماسية ان يكون المرء قادرا على اعتناق فكرتين او اكثر تكونان على طرفي نقيض في نفس الوقت . ولنستمر في ذلك دون توقف ، ولكن ما ادعو اليه هو ان نعطي ثقلا متساويا لكلتيهما .

ان ماليزيا من جانبها سوف تبذل قصارى جهدها من اجل تشجيع روح المصالحة والاسهام في السعي من اجل تحقيق حل سلمي وعادل يحظى بقبول اطراف النزاع . ان للامين العام في هذه المهمة دورا بالغ الاهمية . وهذا هو بالفعل العنصر المشترك الاخر الذى تجلى في جميع البيانات التي ادلى بها المتكلمون في هذا المجلس . ان وفدى يشعر بسرور خاص اذ يلحظ ان الامين العام قد اعرب في تقريره الاخير لمجلس الامن عن استعداده للاضطلاع بمهمة المساعي الحميدة للحفاظ على عملية مستمرة للاتصال والتفاوض . وقد اضاف تحفظا هاما هو استعداده لفعل ذلك ، " ما دامت هناك مساندة واضحة " (S/16519 ، الفقرة ٢٣) . ونعتقد ان هذه المساندة قد تم اظهارها بالفعل في هذا المجلس ، وهي تمثل حقا تقديرا للمكانة الرفيعة التي يتمتع بها ولمهاراته الدبلوماسية الحساسة للغاية التي مكنته رغم النكسات الاخيرة ، من النجاح في المضي قدما في اجراء الحوار في قبرص في ظروف شائكة للغاية . ولكن ليس من المنصف للامين العام ومنصبه السامي ان

نكتفي بمجرد الاعراب عن التأييد العام لجهوده ، اذ لابد لمجلس الأمن ان يساعد في توفير المناخ المناسب والظروف الملائمة التي يمكن في ظلها ان تمضي قدما المحادثات بين الطائفتين تحت رعاية الامين العام ، وهي الطريقة الوحيدة لتحقيق السلم والوئام في قبرص . اما قيامنا بغير ذلك ، او تكرارنا لما فعلناه من قبل ، او قيامنا بتقييم ، بل الادهى من ذلك ادانة احداث معينة بمعزل عن سياق الحالة المعقدة في قبرص فمعناه اننا نسعى الى كارثة . ولا ينبغي لطرف من الاطراف ان يشعر بانه منتصر او مهزوم بعد هذه المناقشة.

لذلك فان وفدي يحث مجلس الامن على اتخاذ قرار محايد حقا وبنّاء ومفيد ، يقبله الطرفان ، قرار يعترف بحقائق وتعقيدات الحالة الخاصة لقبرص وبالمبادئ العامة التي تتعرض للخطر . لهذا فان حكومتي ، التي تشعر بمخاوف كبيرة ازاء التطورات في قبرص قد تجرأت على طلب المثول امام هذا المجلس ، ومرة ثانية ، اشكركم ، سيدي ، واعضاء المجلس الاخرين على اتاحة هذه الفرصة لي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل ماليزيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد فان ديرستويل (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، هل لي في مستهل كلمتي ان اهنئكم على تسنمكم منصب رئاسة مجلس الأمن لشهر ايار/مايو . ان ما تتمتعون به من مهارات دبلوماسية هائلة وخبرة واسعة معروف للجميع . وأود ايضا ان اعرب عن تقديرنا للطريقة السليمة تماما التي ادار بها السفير كرافتس ، ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية اعمال رئيس مجلس الأمن في الشهر الماضي .

لقد استمعنا باهتمام كبير الى المتكلمين السابقين في هذه المناقشة . ونشاطر القلق الخطير الذي اعرب عنه الجميع تقريبا ازاء التطورات الاخيرة ، التي ادت الى مأزق جديد في البحث عن السلم العادل والدائم في قبرص ، والتي جعلت من الضروري للمجلس مرة ثانية ان ينظر في الحالة في تلك الجزيرة المضطربة . ونأسف عميق الأسف لتبادل السفراء الذي حدث مؤخرا بين تركيا وما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، وكذلك الاجراءات

الاخرى التي قامت بها السلطات القبرصية التركية مؤخرا في تحد لقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) الذى تضمن ، في جملة امور ، اعتبار اعلان الاستقلال من جانب السلطات القبرصية التركية الصادر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر من العام الماضي باطلا من الناحية القانونية ، وطالب بسحبه . وفي الوقت نفسه ، دعا ذلك القرار جميع الدول والطائفتين في قبرص الى الامتناع عن اى اجراء قد يؤدى الى المزيد من تدهور الحالة .

بيد انه ينبغي للمجلس الا يتغاضى عن هذه الاحداث المباشرة التي ليست الانتهاك الوحيد لدستور قبرص لعام ١٩٦٠ . لقد تمسكت هولندا دوما بالرأى القائل ان تسوية مشكلة قبرص ينبغي التوصل اليها على عن طريق التفاوض على قدم المساواة بين ممثلي الطائفتين ، وينبغي ان تضمن وحدة قبرص وسلامة اراضيها . وان مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الامين العام قد حظيت دوما بتأييد حكومتي الكامل .

ان التطورات الاخيرة ، تبعث على المزيد من الاسف حيث انها وقعت في وقت قدم فيه الامين العام الى الطائفتين كلتيهما مقترحات جديدة هامة لاستئناف الحوار بين الطائفتين على اساس سيناريو من خمس نقطا ، تم ايجازه في الفقرة ١٤ من تقريره الاخير المقدم الى المجلس ، الوثيقة S/16519 . وفي رأينا ، ان الامين العام جدير بالثناء لتقدمه باقتراح كان ينبغي ان يلقى قبول قادة الطائفتين بوصفه الاطار الرئيسي لاستئناف المحادثات بين الطائفتين .

وكان من شأن هذا السيناريو ان يلزم الطائفتين بالاحجام عن القيام بأنشطة لا يمكن الا ان تقوض الاسس اللازمة للثقة التي هي شيء يظل الحوار السلمي عسير المنال بدون توفره . وكان من شأنه ان تلتزم الحكومة القبرصية بعدم اتخاذ اى خطوات اخرى لتدويل مشكلة قبرص لقاء التزام السلطات القبرصية التركية بعدم متابعة اعلان الاستقلال الذى صدر في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر . وهذان الالتزامان المتبادلان اللذان كان الامين العام يسعى الى الحصول عليهما من الطرفين ، يتمشيان تماما مع الاتفاقين العاليي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، المعقودين بين فخامة الرئيس كبريانو وزعيم الطائفة التركية السيد دنكتاش . ومن عناصر اتفاق النقاط العشر المؤرخ في ايار/مايو ١٩٧٩ ، هناك عنصر يستأهل الاقتباس بالكامل ، وهو كما يلي :

" ٦ - تم الاتفاق على الامتناع عن اتخاذ اى اجراء قد يكون فيه مساس بنتيجة المحادثات ، وسيجرى ايلاء اهمية خاصة لاتخاذ تدابير عملية اولية من الجانبين للنهوض بحسن النية والثقة المتبادلة والعودة الى الاحوال الطبيعية " .

(S/13369 ، الفقرة ٥١)

ان الامين العام ، كتدبير عملي اولي للنهوض بحسن النية والثقة المتبادلة والعودة الى الاحوال الطبيعية ، اقترح ايضا في ذلك السيناريو النقل التدريجي لمنطقة فاروشا الى الامم المتحدة . وينبغي ان نلاحظ مرة اخرى ان الامين العام لم يأت بجديد وانما حاول ان يطرح اقتراحا ملموسا من اجل التنفيذ النهائي للنقطة الخامسة في الاتفاق العالي المستوى المؤرخ في ايار/مايو ١٩٧٩ ، والذى اتفق فيه السيد كبريانو والسيد دنكتاش على :

" اعطاء الاولوية للتوصل الى اتفاق بشأن اعادة اسكان فاروشا تحت رعاية الأمم المتحدة ، في نفس الوقت الذى يبدأ فيه الممثلون النظر في النواحي الدستورية والاقليمية للتسوية الشاملة . وبعد التوصل الى اتفاق بشأن فاروشا ، سينفذ الاتفاق دون انتظار نتيجة المناقشة بشأن النواحي الاخرى " . (المرجع نفسه)

ولهذا ، استنتج ان الامين العام يحاول تنشيط المحادثات بين الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية في اطار مهمة المساعي الحميدة التي اناطها به مجلس الأمن وعلى اساس الاتفاقين العاليي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ .

ان سيناريو الامين العام لم يتحقق حتى الان . وقد لاحظ الامين العام في الفقرة ٢٣ من تقريره : " ان التطورات الواردة في هذا التقرير غنية عن التعليق ". (S/16519 ، الفقرة ٢٣) . انها غنية عن التعليق حقا . ونأسف لان السلطات القبرصية التركية قد رأت من الضروري ان تمضي خطى اخرى في متابعة اعلانها الاستقلال ، في حين ان الامين العام طلب اليها عدم مواصلة انشطتها ، بوصف ذلك جزءا من الاقتراح الشامل الذى قدمه الامين العام لتنشيط الحوار بين الطائفتين . وهذه الانشطة لا تتعارض وقرار مجلس الامن ٥٤١ (١٩٨٣) فحسب ، ولكن يصعب ايضا التوفيق بينها وبين احكام اتفاق النقاط العشر الذى اقتبسنا منه آنفا ، والذى ارسى عليه الامين العام جهوده الصبورة المتفانية لتنشيط المحادثات بين الطائفتين .

ونلاحظ ان السيد دنكتاش قد أكد من جديد اثناء هذه المناقشة انه لا يزال على استعداد لاستئناف المحادثات بين الطائفتين . ويبدو ان بياناته توحي بأن الطائفة القبرصية التركية لا تزال تتقيد بمفهوم قبرص الموحدة في اطار يتألف من طائفتين ومنطقتين على النحو المنصوص عليه في الاتفاقين العاليي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . ونأمل باخلاص ان تتحول هذه الكلمات الى حقائق ملموسة .

لقد سبق لكثير من المتكلمين ان بيّنوا ان مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الامين العام لا تزال مهمة لا غنى عنها وانها تستأهل تأييدا اجماعيا لا لبس فيه من جانب مجلس الأمن والاطراف المعنية مباشرة . اننا نوافق تماما على هذا ، ونشعر بالامتنان للامين العام لاستعداده لمواصلة مهمة المساعي الحميدة ، بالرغم من الانتكاسة الحالية ، ما دامت هذه المهمة تحظى بتأييد لا لبس فيه . وقد استرعى الامين العام انتباهنا عن حق الى شرط اساسي آخر يتمثل في استمرار وزع قوة الامم المتحدة لصيانة السلم في قبرص ، التي يعتبر وجودها امرا لا غنى عنه في الحالة الراهنة .

ان هولندا ، من جانبها ، ستتعاون تعاونا كاملا مع اى جهد بناء يبذله المجلس ويكون من شأنه ان يعزز مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الامين العام وان يمدها بالدعم السياسي الضرورى . وبعد الاحداث الاخيرة ، فان واجب المجلس ، في رأينا ، يحتم عليه ان يؤكد من جديد - وبشدة - رفضه المبدئي لاعلان الاستقلال الانفرادى من جانب السلطات القبرصية التركية . وبالنظر الى تاريخ قبرص المنكودة بانعدام الثقة بين الطرفين ، الامر الذى تجلى مرة اخرى في المناقشة الراهنة ، لن يكون من السهل على المجلس ان يتفق بشأن نهج عمل بناء يعزز آفاق السلم بدلا من اذكاء نيران العداوة والريبة بيد اننا سنقصّر في اداء مسؤولية اساسية بموجب الميثاق اذا لم نحاول مرة اخرى النهوض بالوفاق والتفاهم والثقة بين الطائفتين القبرصيتين بحيث نحيي الامل المعقود على حل سلمي وعادل لمشكلة قبرص .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل هولندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

السيد دى لاباري نانتوى (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بما ان هذا هو بياني الاول في المجلس لهذا الشهر اسمحوا لي ، اذ تتولون رئاسة المجلس ، ان اشيد بصفاتكم المتميزة كدبلوماسي وخبرتكم الطويلة في الحياة السياسية . واننا على ثقة من ان مناقشاتنا ستكلل تحت قيادتكم بالنجاح والتوفيق . لقد كانت الروح الطيبة التي اظهرتموها لدى توليكم مهامكم محط اعجابنا ، ونحن ممتنون لما تتحلون به من جاذبية الشخصية وروح الدعابة التي استخدمتموها مرارا لتجنيب مناقشاتنا تلك الانفعالات القوية التي كثيرا ما كانت تؤثر عليها .

كما أود ايضا ان اشيد بسلفكم ، السيد كرافتس ، الذى ترأس بكفاءة اعمالنا اثناء الشهر المنصرم .

حين تحدثت امام المجلس في ١٨ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ ، ادنت بشدة بالنيابة عن بلدى ، الانتهاك الخطيرة لسيادة قبرص ووحدتها واستقلالها وسلامتها الاقليمية

الذى تمثل باعلان استقلال ما يسمى "بجمهورية التركية لقبرص الشمالية" . وقد صوتت فرنسا بالطبع لصالح القرار ٥٤١ (١٩٨٣) .

وتأسف فرنسا بشدة لكون الحكومة التركية قد قررت ، بالرغم من احكام هذا القرار، اقامة علاقات دبلوماسية مع تلك الجمهورية المزعومة .

ولا يمكن لبلدى ان يقبل بهذه الاجراءات التي ترمي الى فرض امر واقع . كما اننا سندين بنفس الشدة تنفيذ التهديدات التي صدرت مؤخرا باتخاذ مبادرات مماثلة . ان هذه التدابير تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ، كما انها ستشكل عوائق اضافية في طريق البحث عن تسوية سلمية .

وترى فرنسا ان حكومة الرئيس كبريانو هي الحكومة الشرعية الوحيدة لجمهورية قبرص وتؤمن ايضا ان اى حل للأزمة الحالية لابد وان يتضمن احترام وحدة جمهورية قبرص وسيادتها واستقلالها وسلامة اراضيها ، ويتضمن انسحاب قوات الاحتلال الاجنبية . ولهذا السبب ، صوت وفد بلادى في ١٣ ايار/مايو ١٩٨٣ ، لصالح قرار الجمعية العامة ٣٧/٢٥٣ ، الذى لا تزال مبادئه صحيحة .

وتتفق فرنسا مع ما خلص اليه تقرير الامين العام الوارد في الوثيقة S/16519 ، واننا نأمل الآن اكثر من اى وقت مضى ان تستمر مهمة المساعي الحميدة ، لاننا نؤمن بأن هذا السبيل هو السبيل الوحيد امام الاطراف المعنية لاستئناف الحوار الضرورى الذى لا يمكن بدونه التوصل الى الحل .

لقد أفضت جهود الأمين العام الى مجموعة من الاقتراحات البنّاءة التي قدمت الى الطرفين . وقد بعثت هذه المقترحات خلال فترة من الزمن آمالا كبارا . ومن المؤسف أن بعض الاجراءات اللاحقة لذلك قد عرضت للخطر هذه العملية المبشرة بالخير . وعليه نرى من الضرورى أن يستأنف الأمين العام جهوده من جديد . وفي هذا الصدد ، تؤازر فرنسا بقوة وضع منطقة فاما غوستا ، التي كانت احدى النقاط الرئيسية في المفاوضات الأخيرة ، تحت الادارة المؤقتة للأمم المتحدة . ان مثل هذا الاجراء سوف يكون شاهدا قويا على حسن النية الضرورية لأية عملية تفاوض .

وفضلا عن ذلك ، ترى بلادى أن من الأهمية البالغة ، تجنبا للمزيد من تردى الموقف ، الابقاء في قبرص على قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم التي سوف تنتهي ولا يتهيا عن قريب .

ان المجتمع الدولي لا يمكن أن يفهم قيام انفصال يزداد وضوحا يوما بعد يوم بين طائفتين يحتم عليهما التاريخ والجغرافيا أن يعيشا معا في وئام . ان فرنسا من جانبها لا يسعها الا أن تعرب عن أملها في التوصل الى تسوية عادلة ودائمة في ظل الاحترام الدقيق لقرارات مجلس الأمن ومبادئ الميثاق .

بالرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي هو ممثل تشيكوسلوفاكيا وأدعوه أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه .

السيد سيزار (تشيكوسلوفاكيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : الرفيق الرئيس ، أستهل خطابي بتقديم تهنئتنا الحارة لكم على تولّيكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . ان وفدى على اقتناع بأن عمل المجلس سيتوج بالنجاح تحت توجيه دبلوماسي مخضرم عرفت حكمته للجميع ، يمثل دولة وشعبا تتمتع دولتي وشعبي بعلاقات تقليدية معهما تقوم على الصداقة والتعاون .

نود أن نشكركم أيضا ونشكر أعضاء المجلس عن طريقكم لتلبيتكم طلبنا بالاسهام في هذه المناقشات الخاصة بالبند المدرج على جدول الأعمال .

وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لسلفكم الممثل الدائم لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، السفير كرافتس ، الذى نظم أعمال المجلس في شهر نيسان/ابريل على نحو فعّال وواضح .

ان تطور مشكلة قبرص في غضون الشهور الستة الأخيرة يثير قلقا بالغا في تشيكوسلوفاكيا . خلال هذه الآونة ، ثبت أن المخاوف التي أعرب عنها في مجلس الأمن في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي ، فيما يتعلق باعلان ما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، لها ما يبررها . ان قرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) ، الذى اعتمد في ختام هذه الجلسات أوضح طريقة حل المشكلة العسيرة على نحو عادل وفقا للقانون الدولي .

ان المجتمع الدولي ، على أية حال ، يشعر باحباط ازاء تطورات الأحداث . ويبدو هذا واضحا أيضا خلال الجلسات الحالية لمجلس الأمن . ان خيبة الأمل هذه قد نجمت عن أنه يدلا من تنفيذ أحكام القرار ٥٤١ (١٩٨٣) ، فان الجانب التركي يعمل عمدا ضد نص وروح هذا القرار . ويدور بخلدنا على سبيل المثال تبادل السفراء بين تركيا وادارة القبارصة الأتراك وصياغة دستور لما يسمى بالجمهورية التركية لقبرص الشمالية ، والاعداد لاستفتاء بشأن هذا الموضوع . ان هذا النهج يثير عقبة كأداء أكثر من ذى قبل تعرقل التوصل الى تسوية دائمة وعادلة للمشكلة .

ان جمهورية تشيكوسلوفاكيا الاشتراكية لا تحكم على تطورات الأحداث في قبرص بمعزل عن التردى الشامل للتوتر الدولي الناجم عن قوى العدوان التي تنتهج سياسة من موقع القوة ، سياسة املاء ارادتها والتدخل في الشؤون الداخلية للدول ، وانتهاك استقلال وسيادة الدول الأخرى . ان هذه القوى المعتدية تحاول أن تحصل على مزايا من التعقيدات التي تنشب في العلاقات بين الدول والشعوب .

لقد أعربت تشيكوسلوفاكيا مرارا وتكرارا في الأمم المتحدة عن موقفها الذى لا يتزعزع والمبدئي بشأن قضية قبرص . وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٣ ، أصدرت حكومة

تشيكوسلوفاكيا بيانا فيما يتعلق باعلان ما يسمى بالدولة الانفصالية للقبارصة الأتراك ، وقد جاء فيه بين أمور أخرى ، أن هذا الاعلان يقوض الجهود التي تبذل من أجل التسوية العادلة للمشكلة ويتنافى مع قرارات الأمم المتحدة بشأن مسألة قبرص ، وان عواقبه تعرّض للخطر وجود جمهورية قبرص كدولة مستقلة .

ان تشيكوسلوفاكيا لا تزال تؤيد بشكل قاطع قبرص المستقلة ذات السيادة والموحدة والمتمتعة بالسلامة الاقليمية وبمركز عدم الانحياز . وهي ترفض في الوقت نفسه أى انتهاك لتلك المبادئ وتشجع على القضاء على الأسباب التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي على تطور المشكلة .

ومن الأهمية البالغة في رأينا ، سحب القوات الأجنبية من قبرص وتصفية القواعد العسكرية الموجودة في الجزيرة .

وقد جاء في البيان المشترك الصادر عن اجتماع لجنة وزراء خارجية الدول الاعضاء في حلف وارسو في ٢٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ ما يلي :

" لا توجد قضايا لا يمكن حلها عن طريق المحادثات ، اذا أجريت على أساس نهج بناء وارادة سياسية بغيتهما التوصل الى نتائج ايجابية ، مع ايلاء الاعتبار الواجب للمصالح الحيوية للشعوب ، أى مصالحها في السلم والأمن الدولي " . (S/16504 ، الفقرة ٢)

وفي رأى تشيكوسلوفاكيا ، ان هذا النهج بالتحديد هو المفتاح الرئيسي للتسوية العادلة لمشكلة قبرص لصالح الشعب القبرصي ولصالح تعزيز السلم والأمن في تلك المنطقة . ومن ثم من المحتم أن نوفر في أسرع وقت ممكن الظروف الملائمة لاستئناف حوار بنّاء بين ممثلي الطائفتين القبرصيتين وفقا لقرارات الأمم المتحدة .

اننا نرى أن الأمين العام للأمم المتحدة ينبغي أن يلعب في المستقبل دورا هاما في هذه المفاوضات .

قد يقول المرء ان هذا العام يكمل عقدا في مشكلة قبرص . اننا نهيب بجميع الأطراف المعنية أن تبذل قصارى جهدها من أجل تحقيق تسوية عادلة لمشكلة قبرص قبل أن يصل هذا العقد الى ختامه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل تشيكوسلوفاكيا على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

سير جون طومسون (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): السيد الرئيس، منذ فترة قصيرة أتيحت لي الفرصة أن أنوه باثنين من اسلافكم وذكرت ان الحرف "p" انما يرمز الى "Presidency" أى "الرئاسة" وانهما قاما بمهمتهما على خير وجه وبكم سيدى الرئيس في وضع خاص أعتقد فيه ان الحرف "u" فيه يرمز الى "Uniquely well qualified" أى "مؤهل على خير وجه". فأنتم عميد هذا المجلس ولكم خبرة في الرئاسة أكثر من أى واحد منا، وهذا أمر واضح، وان ثقة حكومتكم في شخصكم ثقة في محلها.

نود أن نتوجه بالشكر أيضا الى سلفكم سفير اوكرانيا لقيامه بمهام الرئاسة بصورة جادة ومتأنية.

استمع وفد بلادى باهتمام الى هذه المناقشة وقمنا بذلك تنفيذا لمسؤوليتنا باعتبارنا عضوا في مجلس الأمن وأيضا عن معرفة وخبرة خاصتين بمشكلة قبرص. واذا جاز لي القول فان بعض المساهمات في هذه المناقشة لم تكن واضحة ومنصبة على الموضوع تماما. ان الحالة معقدة جدا، وتاريخها طويل ومتشابك وما من شك ان هذا يكمن وراء حقيقة أن بعض البيانات التي أدلي بها بنوايا حسنة في الغالب تضمنت عبارات قد لا تحقق ما رمى اليه واضعوها.

وفي هذا البيان أود أن اطرح المشكلة بصورة أشد تركيزا ووضوحا. هناك أولا المشكلة المباشرة التي أثيرت في الرسالة المؤرخة في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٨٤ الموجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لقبرص والواردة في الوثيقة S/16514 وهي تتعلق بما قيل عن حدوث تبادل للسفراء مؤخرا، وهذا أمر يشكل موضوعا في حد ذاته. وهي مشكلة تترتب عليها آثار بالنسبة للمشاكل الاساسية والأوسع المتعلقة بالعلاقة بين الطائفتين في قبرص وبصيانة جمهورية قبرص وبطائفة من العلاقات الدولية المتصلة بهذه المسائل. ولكن من الضرورى التمييز بين المشكلة المباشرة المتمثلة في تبادل السفراء المدعى والمشكلة الأساسية الأطول أجلا المتمثلة في الحالة في قبرص.

وفيما يتعلق بالمشكلة المباشرة فان مضمونها يبدو في نظر وفد بلادى واضحا تماما بحيث لا يدع مجالا للمناقشة. ومن الواضح اننا كنا نأمل ان يتمكن المجلس من اتخاذ قرار

بشأن هذه المسألة منذ عدة جلسات ولو حدث ذلك لما فكرنا الا في الادلاء ببيان قصير ، وربما ما كنا أدلينا بأى بيان على الاطلاق . اننا نعتقد أن التصويت في تلك الحالة كان سيكون تصويتا واضحا وقاطعا على وقائع الحالة . لقد قدم وفد بلادى القرار ٥٤١ (١٩٨٣) الذى ذكر بعبارات لا لبس فيها انه يرى ان اعلان السلطات القبرصية التركية الصادر في ١٥ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٣ والذى يزعم انشاء دولة مستقلة لقبرص الشمالية لا يتفق ومعاهدة ١٩٦٠ التي تتعلق بانشاء جمهورية قبرص ومعاهدة الضمان لعام ١٩٦٠. وقد اعتبر القرار هذا الاعلان اعلانا غير شرعي من شأنه أن يسهم في تدهور الحالة في قبرص . ويمكننا جميعا ان نتفق على اننا كنا محقين في استنتاج هذه الحقيقة . ويدعو القرار أيضا جميع الدول والطائفتين في قبرص الى الامتناع عن أى عمل يمكن أن يزيد من تدهور الحالة.

ومما لا شك فيه ان الاجراء موضوع الرسالة المؤرخة في ٣٠ نيسان /ابريل ١٩٨٤ الموجهة الى الامين العام من الممثل الدائم لقبرص يشكل انتهاكا لقرار امجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) . ومما لا شك فيه أيضا ان ذلك الاجراء قد ساهم في تدهور الحالة .

وكما سبق أن قلت فان هذه حالة بسيطة تقوم على اساس الوقائع كان يمكن للمجلس أن يصدر قرارا بشأنها قبل عدة أيام . بيد أن المناقشة تناولت طائفة كاملة من المسائل الأخرى . انني أقبل حقيقة ان انتهاك القرار ٥٤١ (١٩٨٣) قد ألحق أثرا ضارا بالمسائل الأوسع نطاقا ، ولكن علينا في هذا المجلس أن نتوخى الحذر حتى لا يزداد الضرر نتيجة التخبط في معالجة حالة دقيقة للغاية .

هناك اتفاق عام منذ وقت طويل على انه لا يمكن تحسين الحالة الأساسية الطويلة الأجل في قبرص الا اذا جرت مفاوضات مباشرة وجادة ، خطوة خطوة بشأن جميع النقاط التي لم يتم الاتفاق بشأنها حتى يمكن لجمهورية قبرص أن تنعم بالسيادة والاستقلال والسلامة الاقليمية وعدم الانحياز . والوثيقة الاساسية في ذلك هي بطبيعة الحال معاهدة ١٩٦٠ الخاصة بانشاء جمهورية قبرص .

من المتفق عليه أيضا بصورة مشتركة انه في هذه الظروف ربما تكون أفضل طريقة لتحقيق هذا الهدف هي أن يمارس الأمين العام مساعيه الحميدة . لقد عمل الامناء

العاملون المتعاقبون في هذا الميدان وتم التوصل الى اتفاقات . وأشير على سبيل المثال الى الاتفاقين رفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . وتعتبر حكومة بلادى ان هذه المبادئ لا تزال أساسية . ان أميننا العام الحالي الذى لديه العام تام وخبرة فريدة بالمشكلة مؤهل على خير وجه لتحقيق تسوية شاملة . وقرار مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) يدعو الأطراف الى التعاون تعاونا تاما مع الأمين العام في مهمته للمساعي الحميدة .

اننا جميعا نؤيد ذلك ولكن المشكلة تكمن في أن البعض يتخذ خطوات ، بعضها دون قصد وبعضها مبيّت ، تجعل مهمة الأمين العام أكثر صعوبة . ان تقرير الأمين العام المؤرخ في ١ أيار/مايو ١٩٨٤ والوارد في الوثيقة S/15619 شهادة واضحة ومقنعة على ذلك . ويتمثل الخطر في اننا نقترب الآن من حالة يمكن فيها لهذه الاجراءات ان تجعل مهمته مستحيلة . هذا هو الشاغل الأساسي لحكومة بلادى .

اننا نفهم جيدا كيف يدلي البعض في خضم المناقشة أو كجزء من الحرب الدعائية، ببيانات علنية قد يأسفون على الادلاء بها فيما بعد . ومع ان ذلك امر يمكن فهمه فان من الصعب قبوله أو التغاضي عنه . ومن الصعب أيضا التغاضي عن توجيه التهديدات . فان من الضرورى أن يتحادث طرفا النزاع سويا وان يتكلم الجميع مع الأمين العام . لقد استمعنا مؤخرا الى بيانات توضح ان طرفا أو آخر غير مستعد للقيام بذلك ، فاذا جرى تأكيد ذلك أو وضعت عراقيل جديدة أمام ذلك ، فاننا جميعا نواجه امكانية تردى الأحداث بما يسفر عنه ذلك من عواقب وخيمة .

لا يمكن لطرف من الطرفين أن يحتكر الفضيلة . لقد تصرفت جميع الاطراف بصورة تتعارض مع الاتفاقيات .

موجز القول انه وان كانت المشكلة المباشرة المتمثلة في تبادل السفراء واضحة وبسيطة ، فان المشكلة الاساسية والأطول أجلا للحالة في قبرص معقدة جدا وهي تتزايد خطورة . ان البساطة التي تتسم بها المسألة الأولى ينبغي ألا تؤخذ بها النواحي المعقدة للمسألة الأخرى . فالمشكلة الاساسية الطويلة الأجل تقتضي تعاون جميع الاطراف مع الأمين العام في اضطلاعه بمساعيه الحميدة وامتناعها في الوقت ذاته عن أى

اجراء قد يؤدى الى تدهور الحالة . هذه هي الرسالة التي يلزم لهذا المجلس أن يصدرها في معرض ممارسته لمسؤولياته عن السلم والأمن .

ينبغي للمجلس أن يبين موقفه بصورة حازمة ومقنعة ، وأن يتجنب أية اجراءات تجعل التسوية صعبة . وأفضل طريقة يقوم بها المجلس بذلك في رأينا هي الاستناد الى مبادئ أساسية معينة لا يطعن فيها أى من الطرفين وتحظى بتأييد المجتمع الدولي كله وهي :

تأييد استقلال جمهورية قبرص، وسيادتها وسلامة أراضيها وعدم انحيازها ، وعدم الاعتراف بوحدة جمهورية قبرص كلها او جزء منها مع أى بلد آخر أو بأى شكل من أشكال التقسيم والانفصال ، بما في ذلك الاستقلال الانفرادى من جانب أى طرف في الجمهورية ، وتأييد استقلال وعدم انحياز جمهورية قبرص الاتحادية الثنائية الطائفة، وفقا لأحكام الاتفاقين الرفيعي المستوى لعامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ ، وتأييد استمرار مهمة المساعي الحميدة التي يضطلع بها الأمين العام على النحو المناسب المنصوص عليه في الفقرة ٦ من قرار مجلس الأمن ٣٦٧ (١٩٧٥) ، بهدف ايجاد حل سلمي عادل ودائم لمشكلة قبرص ، عن طريق المفاوضات ووفقا للمبادئ آنفة الذكر ، والايمان بأن الزخم الرئيسي ينبغي أن يصدر عن الطرفين اللذين يجب ألا تساورهما أية شكوك بشأن الطابع الملح للمهمة ، ومعارضة أى اجراء من جانب أية جهة من شأنه أن يعرض للخطر نتيجة المفاوضات أو أن يزيد التوتر في قبرص .

ان بريطانيا تقف الآن على أهبة الاستعداد ، كعهدها دائما ، للقيام بدور كامل في هذا النهج . وسوف نقدم كامل التأييد للأمين العام . ونحن نرحب بحرارة باستعداده لمواصلة مهمته ، وندعو الطرفين الى التعاون معه والى الاستجابة لجهوده بطريقة بناءة ، ان الحل السلمي والعادل والدائم لن يكون ممكنا الا اذا فعلا ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

ان السيد رؤوف دنكتاش ، الذى وجه اليه المجلس دعوة بمقتضى المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت في الجلسة ٢٥٣١ ، يود أن يدلي ببيان آخر واني أزمع ، بموافقة المجلس، ان ادعوه الى شغل مكان على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد دنكتاش (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو ألا ينزعج الاعضاء لدى رؤيتهم هذه الوثائق العديدة التي احضرتها معي ، فلن أتلوها جميعا . ولكني سوف أستند منها فقط تأييدا معنويا في هذا المناخ الموحش .

لقد استمعت الى تلك الحجج التي ساقها القبارصة اليونانيون . والآن أفهم تماما السبب في أنهم عندما يتكلمون ، في غيابنا ، فانهم يحصلون على الأصوات . لقد قالوا بكل صراحة ان الجانب القبرصي والتركي مذنب وأن جريمته هي الانعزال أو تقسيم سيادة قبرص . وأعتقد أنه قد أشير اليّ على أنني " ايان سميث " قبرص . انني أفهم كيف يمكن لهذا التشبيه أن يؤثر على الدول الافريقية . لقد قالوا أيضا بكل صراحة ، كتابة وشفاهة ، انه اذا تم التهاون بصدد ما فعلناه في قبرص فان جميع الدول المتعددة الأجناس سوف تجد في ذلك سابقة تحذو حذوها من أجل الانفصال ، وسوف يتم تحدّى الميثاق مرارا وتكرارا .

ان هذا العرض للأمور ، في غياب أحد الجانبين المكونين لدولة ذات سيادة ، هي دولة ستظل فريدة في نوعها ، لابد أن يكون مؤثرا بطبيعة الحال . ولهذا فقد حاولت ، بعد سماح المجلس لي ، في كل تعقيباتي هنا وكشخص يلتزم بقواعدكم ، أن أقول لكم وأن أقص عليكم قصة ومحنة وقضية طائفتي .

انني أجيب على أولئك الذين يحاولون أن يشبهوني بايان سميث في القارة الافريقية فأقول لاخواني الأفارقة : لو فرض أن ايان سميث كان يمثل الأغلبية في بلادكم وكان لديكم دستور ينص على أن البيض والسود يشكلون دولة بالمشاركة وانه ما من جانب سوف يطغى على الآخر ، وأن الدستور سوف يحترم ، هل يكون ايان سميث على حق ، بموجب الميثاق ووفقا لحقوق الانسان ، اذا لجأ عندئذ - نظرا لأن الأغلبية العددية - الى تسليح قوات الشرطة والشباب سرا في دولته ، وقام ذات ليلة بالهجوم على السود والالقاء بهم خارج البلاد واستبعادهم من الدستور ومن جميع أجهزة الدولة واذا قرر أنهم جميعا متمردين ، ودفع بهم الى ذلك الموقف الذى يضطرون فيه الى القتال من أجل الحياة ومن أجل أراضيهم ودبارهم على مدى عشرين عاما ، دون أن يكون لهم الحق في أن يضعوا علة بلادهم في جيوبهم ، ودون أن يكون لهم الحق في الصراخ من أجل تطبيق العدالة . وهم يجرحون ويقتلون دون أن يكون لكم الحق في أن يقولوا اننا نشكل جزءا من هذه الأرض ؟

هل ايان سميث قد اعتبر مذنبا بانتهاك جزء أو آخر من أجزاء الميثاق ، ومناهضا للانسانية لأنه كان ينتمي الى أقلية ولأن ما فعله أصابكم أنتم بالأذى ؟ أم أنه كان سيعتبر

مذنبا كذلك لو كان ينتمي الى الأغلبية وكان قد الحق نفس الشيء بكم وأنتم شركاء مؤسسين لدولة مشتركة ؟ . اذا كنتم تبحثون عن ايان سميث في قبرص ، أيها الأخوة الافارقة الاعزاء والممثلون الموقرون ، فلتنظروا الى الجانب القبرصي اليوناني . لقد كانت لهم الغلبة العددية ، فقرروا لذلك أن يحطموا دولة المشاركة . وأكرر أنها لم تكن دولة قبرصية يونانية . لقد تسلحوا سرا ودعوا الجيش اليوناني الى الجزيرة سرا ثم جهرا ، ثم اصروا على هجومهم علينا لمدى ١١ عاما حتى ١٩٧٤ . ولذلك ، اتخذنا تدابير وقائية وحمائية من أجل الدفاع عن الذات .

انني لا أقول اننا ملائكة ، ولكننا لسنا بشياطين ، كما يودون تصويرنا لدى السادة الاعضاء .

انني عندما أرى مشاريع قرارات تعمم هنا وأرى أسماء الدول التي شاركت في تقديم هذه المشاريع ، أفهم من ذلك أن رسالتي لم تصل الى الأسماع ، وأتبين الافتقار الى شيء . ما هو هذا الشيء ؟ هو الحق في أن يسمع صوتنا ، على أساس المساواة ، أولئك الذين يقررون مصير وحياة الآخرين . اننا لم نطلب شيئا أكثر من ذلك منكم . لقد طلبنا أن يسمع صوتنا ، ولكن لم يتحقق ذلك . ولو سألنا عما سوف يعود به مشروع القرار علينا لقلنا لكم أنه سوف يقتل مهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ، والتي تودون ، أنتم أعضاء المجلس ، أن يستمر فيها ، والتي يقول القبارصة اليونانيون أنهم في حاجة اليها ، ونحن أيضا نقول لكم أنها ضرورية فعلا . فلنجمع بين قوانا الفكرية ونضع معا مشروع قرار يساعد قبرص بأكملها .

اننا نرفض العزل ونرفض الفصل العنصرى . انه لا يعتبر عزلا في الظروف التي شرحتها لتوى . فبعد أن عولمنا على هذا النحو وبعد انتظار دام عشرين عاما لرد اعتبارنا في دولة المشاركة بما يضمن كل حقوقنا يقال لنا اننا ما لم نقبل أن تكون كلمة القبارصة اليونانيين هي دستور البلاد وما لم نقبل ألا نكون شريكا مؤسسا بل أقلية في قبرص يونانية ، فلن نعود الى أى من هيئات الدولة .

هل يمكن أن تكون أى دولة عضو ووجهت بذلك الموقف لمدة ٢٠ سنة مذنبة بالعزل اذا قالت : "ان الأرض التي فيها نستطيع أن نسعد ونحيا في ظل العزة والكرامة والحرية هي أرضي الى حين أن يثوب الجانب الآخر الى رشده ويقرر اعادة اقامة دولة المشاركة " ؟ هل كانت ستعتبر مذنبة بالعزل أم كانت ستزهو باتخاذها هذه الخطوة من أجل انقاذ شعبها من أعمال التحرش ومن سياسة الهدم ومن الفصل العنصرى ؟ ان هذا هو ما أطالب المجلس بالنظر فيه . واذا كان أى شك يراود الأعضاء فانني أدعوهم الى القدوم الى قبرص لكي يروا بأعينهم ثم يتخذون القرار .

وهناك موضوع آخر تناوله الجانب الآخر وأعتقد انه قام باستعماله للتأثير على الذين أسهموا في وضع مشروع القرار . وأقصد البيان المزعوم بشأن فاروشا الذى نشر في صحيفة "الحرية" وعزوه الىّ . عندما أدلي ببيان فانني أدلي به ولا أنكر انني أدليت به وأفسّر السبب الذى دعاني الى الادلاء به . انني لم اقتبس هذا النصّ من صحيفة "الحرية" الا بعد أن لفت انتباهي اليه الجانب الآخر . انني لم أدل بمثل هذا البيان . لقد أدليت ببيان آخر لكن هذا الأمر ليس له صلة بالموضوع .

ان العرض الذى تقدّمت به في ٢ كانون الثاني/يناير ١٩٨٤ عن فاروشا لا يزال قائما . انه موجود على المائدة . وفي هذا العرض قلت ان فاروشا يمكن أن تكون موضع مناقشة بين الجانب الذى أنتمي اليه والأمين العام . ونحن على استعداد لأن نفعل ذلك ، ولكن اذا ما أورد المجلس فاروشا في قرار في السياق الذى يراه القبارصة اليونانيون فانه بذلك يدمّر هذا الجهد . ان فاروشا هي مسألة تتعلّق بجزء من بلد . وفي مقابل هذا الجزء تركت ممتلكات أخرى في الجنوب . وينبغي ألا يساور المجلس أى انزعاج لمجرد

ان نما الى علمه شيء فيحاول أن يضع كل شيء في قرار لا يساعد الأمين العام بل يقوض جهوده .

وثمة مسألة أخرى تحدونا وتحدوا مجلس الأمن بشأنها وهي مسألة قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . ان تلك القوة بالغة الأهمية ولا شك في ذلك . انها مهمة لدرجة أن الجانب الآخر عندما كان قويا بدرجة كافية في سنة ١٩٦٧ قام أولا ، للهجوم على القبارصة الأتراك ، بنزع سلاح قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص . لقد ورد ذلك في تقارير الأمين العام . ان الجانب الآخر سجن الشعب القبرصي التركي واستهزأ به واعتدى عليه وقتله ونزع سلاحه في فريتين . ولعدم اضاعة بعض الرصاصات القيمة على الجرحى سكب الجانب الآخر عليهم الكيروسين وحرقهم .

ان قوة الأمم المتحدة في قبرص هامة لا مراء في ذلك . ان كل الجرائم الكبيرة التي ارتكبت ضدنا قد جرت عندما قيل لأفراد قوة الأمم المتحدة في قبرص : " اننا نحن الحكومة ، سوف نقوم بالهجوم ، انسحبوا " . وكان أملنا الوحيد هو أن تقدم تلك القوة تقريرا الى نيويورك . كان أملنا الوحيد هو أن يقول مجلس الأمن لمكاريوس " قف " . وهكذا تم انقاذنا . ومن ثم فنحن نعرف قيمة قوة الأمم المتحدة في قبرص .

ولكن لماذا لم نؤيد القرار الأخير بشأن تمديد ولاية تلك القوة ؟ لقد فسرنا ذلك آنذاك وسأفسره مرة أخرى هنا :

عندما يشار الى حكومة ألقت بنا خارج ذلك الجزء الخاص بنا بموجب الدستور واستولت على مقاعد الحكومة بالقوة المسلحة ، ولم تعترف لأعوام وأعوام بقانون ولا بدستور ولا بمعاهدة دولية ولا بحقوق الانسان لطائفتي - عندما يشار اليها بأنها " الحكومة " فاننا نعترض على ذلك .

اذا كان الجانب الآخر حقا مخلصا بشأن قوة الأمم المتحدة في قبرص ألا يمكن لنا أن نتوصل الى صياغة يتم الاتفاق عليها بشكل متبادل لقرار يمدد ولاية تلك القوة ويحدد صلاحياتها التي تحظى بقبول الجانبين في النزاع القبرصي ؟ ألا يكون هذا كافيا للاستمرار في تلك المهمة البالغة الأهمية للحفاظ على السلم في قبرص ؟ لماذا تستخدم تلك القوة من أجل الهاب جروحنا ؟ ولماذا تستخدم كلمة " حكومة " في كل قرار ؟ ألا يمكن أن تتخذ بعض القرارات التي يمكن ، بسبب الصالح المشترك للجانبين ، أن نوفق بمراعة عن طريقها

بين مصالحنا ومصالح الأمم المتحدة ومجلس الأمن وقوة الأمم المتحدة في قبرص ؟ لا شك اننا نستطيع تحقيق ذلك ، لكن ليس هذا هو المقصود . ان المقصود هو دائما وضعنا في مأزق حتى نقوم بالانتقام ثم نأتي مرة أخرى الى هنا ونقول للمجلس ما فعلناه . ان هذه اللعبة سوف تستمر حتى يتم اعدام الطائفة التركية بقرارات الهيئة الدولية .

هذا هو الهدف . ان ما لم يستطيع الجانب الآخر تحقيقه بالمدافع ينشد تحقيقه عن طريق قرارات المجلس ، لأن الجانب الآخر يعرف أن المجلس ليس لديه الوقت لأن يقف وينظر ويستمع ويقرر ما اذا كان الذين يتكلمون اليه بصفتهم " حكومة " قبرص هم حقا ممثلون لشعب قبرص . ان هذا هو ما يبنون استراتيجيتهم عليه .

وهكذا شأن قوة الأمم المتحدة لصيانة السلم في قبرص، التي سينظر في أمرها في غضون أسابيع قليلة ، فانني أقترح أن نتوصل الى صياغة مختصرة محايدة ، نضع فقرات قليلة ، من أجل تمديد ولاية تلك القوة . ثم يتم وضعها قانونيا على جانبي البلد . ولكننا اتهمنا بعدم تمديد ولاية تلك القوة في المرة الأخيرة لاننا تراودنا أهداف أخرى ونود خلق أزمة . وأعتقد اننا أثبتنا أن ذلك ليس صحيحا وذلك بقبولنا استمرار تلك القوة في قيامها بمهامها في الشمال ، بحرية أكثر من أي وقت مضى . ليس لدينا شكاوى على الاطلاق فيما يتعلق بعلاقاتنا بتلك القوة .

اننا سوف نتيح لمجلس الأمن فرصة تقرير ما اذا كان من المهم ، أثناء تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة في قبرص ، ان ترد عبارة " الحكومة القبرصية " ومن ثم يضعنا في مأزق أو ما اذا كان من الأهمية تمديد الولاية بموافقة كلا الجانبين .

اذا لم تضعوا كلمة "الحكومة" في ذلك القرار فهل سيصبحون حكومة أقل مرتبة مما هم عليه ؟ واذا لم تضعوا اسمنا في ذلك القرار فهل سنصبح أقل مما نحن عليه ؟ ينبغي أن نوفّق بين مصالحنا اذا كنا مهتمين معا بنفس النتائج .

انني أقول للمجلس ، بكل الاحترام ، اننا مهتمون بمواصلة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص الاضطلاع بمهامها في قبرص . اننا نعتبر ذلك ضروريا . ونحن نرى انها تقوم بعمل ممتاز ، ونعتقد انها ينبغي أن تكون في كلا جانبي الجزيرة - بصورة قانونية ، وبالتالي بموافقتنا . لا تضعوا قواتكم في وضع غير مؤات لمجرد أن أحد الجانبين يصرّ على تكرار كلمة يعرف انها لن تحظى بقبول الجانب الآخر . فذلك الجانب لن يفقد شيئا ولن نكسب شيئا ، ولكن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلم في قبرص سوف تكون مؤسسة قانونية في كلا الجانبين .

هذه هي وجهات نظرى بشأن هذا الموضوع .

بالأمس كنت أجلس هنا أستمع الى ممثل الجانب القبرصي اليوناني وتبادر الى ذهني ان المثل الذى يقول "الاستثناء يبرر القاعدة" هو مثل له قيمة كبيرة وتطبيق عملي . قلت للمجلس في بياني السابق ، في معرض اقتباس تقرير الأمين العام ، أن موظفي الخدمة المدنية الأتراك طردوا بقوة السلاح ، وانهم لم يتمكنوا من العودة بسبب الحالة العسكرية السائدة ، وان أعضاء البرلمان طردوا ولم يتمكنوا من العودة . وقد ذكر ممثل الجانب القبرصي اليوناني ، كيما ينكر هذه الاتهامات ، أن حوالي ٣٥ شخصا استلموا بعد سنوات - بعد سنوات - اعمالا في جانبهم ، بموجب اتفاق خاص مع بعض وكالات الأمم المتحدة ، وبموافقة جانبهم وجانبنا ان الاستثناء الذى ساقه يبرر القاعدة . لقد طردنا ولم يسمح لنا بالعودة .

وفي حين ان الوضع المتعلق بموظفي الخدمة المدنية وأعضاء البرلمان كان على هذا النحو ، أعلم المجلس بأن الوزراء الأتراك الثلاثة قد انسحبوا ليثبتوا ان الجمهورية قد ماتت اذا كان المجلس يقبل ذلك فليس لدى ما أقوله . ولكنني أنظر الى الجانب اليوناني ، الموجود في المجلس ، لأتبين بعض الدلائل على فهم انه لا يمكن تحقيق الوفاق الا اذا قبلنا اننا ارتكبنا أخطاء في الماضي ، واننا حاولنا تدمير جمهورية قبرص الثنائية

الطائفة باسم "اينوسيس" ، واننا ألحقنا ضررا جسيما بالأتراك في تلك العطية ، واننا رفضناهم، ليس هناك عيب في ذلك . لقد كانت قضية وطنية . لو لم تكن حتى الآن قضية وطنية لقالوا "لقد ضللنا قائدنا مكاريوس واليونان . اننا اتخذنا قرارا خاطئا . وكان من الخطأ تدمير تلك الشراكة فلنرجع اليها" .

هناك اتفاق ، كما بيّن عدد من الممثلين ، على اعادة ارساء تلك الشراكة بطريقة اتحادية تقوم على أساس منطقتين . هل لا نزال نؤيد ذلك ؟ أطرح هذا السؤال على الممثلين الذين قدموا مشروع القرار الذى عمم علينا ؛ اذا كان هناك قبول لاتفاقي القمة لعامي ١٩٧٧ و١٩٧٩ ، واذا كان الهدف لا يزال هو انشاء جمهورية ذات منطقتين مع القبارصة الأتراك ، فلماذا لم تذكروا ذلك في مشروع قراركم وكيف حصل ذلك ؟ ولماذا لم يضع ذلك القبارصة اليونانيون في مشروع قرارهم ، الذى قام عليه مشروع قراركم ؟ ولماذا ذكروا في الجمعية العامة كل شيء ما عدا هذين الاتفاقين ؟ هل يرجع السبب في ذلك الى اعتقادهم بأنهم اقنعوا عددا كافيا من الأعضاء ، وان بوسعهم الآن أن يجعلوا قبرص أرضا قبرصية يونانية ؟ ما رأيكم لو قام ايان سميث بالاستيلاء على بلادكم لتصبح أرضه بسبب قرارات خاطئة ، قرارات خاطئة صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة ؟ هل كنتم ستمتثلون لتلك القرارات ، أم كنتم ستشعرون بأن الشرف يقتضي المقاومة ومواصلة حملتكم المستنيرة لتثبتوا لذوى النية الحسنة الذين ضللوا بأن ما يقومون به خطيئة ، خطيئة في ضوء الميثاق ، وخطيئة بموجب القانون؟ هذا هو ما نفعله وما نحاوله . اننا لا نتحدى قرارات مجلس الأمن ؛ فنحن أصغر من أن نتحدى مجلس الأمن ، أصغر من ان نتحدى مجلس الأمن أو أيه جهة على الاطلاق ، ولكن كأى شخص ذى كرامة فاننا نشعر بما فيه الكفاية من القوة للدفاع عن حقوقنا وحريتنا ، ومن أجل اعادة ارساء جمهورية تقوم على أساس الشراكة في قبرص .

ان تاريخ المشكلة بأكمله هو أن هذه الجمهورية يجب ألا تكون جمهورية قبارصة يونانيين . لقد أدرجت المشكلة في جدول أعمال المجلس عندما دمرت الجمهورية التي تقوم على المشاركة . وهذا هو سبب وجودها في جدول أعماله . ان مشكلة قبرص لم تدرج في جدول أعمال المجلس بسبب قدوم تركيا الى قبرص . لقد جاءت تركيا الى قبرص لانقاذ

الجمهورية التي تقوم على المشاركة . وفيما يتعلق بمجموعة عدم الانحياز ، التي تعتقد اننا ضدها أو اننا لا نقبل مبادئها ، فانني أطلب منها أن تتفهم - وأقول ذلك بشرف وافتخار : لو اننا لم نقاتل لما كان هناك اليوم قبرص غير منحازة . هذا أمر بسيط وحقيقي . لو لم نقاتل لكانت قبرص ، الدولة غير المنحازة منتهية منذ أمد بعيد .

وأريد أن أتطرق الى مسألة أخرى بايجاز بالغ ، وهي البيان الذى أدلى به البارحة ممثل قبرص الجنوبية ومفاده ان القضاة ظلّوا في مناصبهم حتى عام ١٩٦٦ وانهم انسحبوا نتيجة تدخل تركيا مرة أخرى . لو أن القبارصة اليونانيين يتوقفون عن رؤية تركيا وراء كل حجر في الجانب التركي لكانوا بدأوا في تفهم حقيقة القبارصة الأتراك : انهم قبارصة أتراك ولدوا في قبرص وعاشوا فيها لعدة قرون ولم يذعنوا لحكم القبارصة اليونانيين ، وكانوا دائما على قدم المساواة بوصفهم طائفتين مختلفتين ، وأنشأوا معهم جمهورية قبرص ، وما فتئوا يكافحون منذ ٢٠ عاما من أجل منع القبارصة اليونانيين من أخذ جمهورية قبرص ، دولة قبرص ، وضمها الى اليونان ، الأمر الذى يدعون انه هدفهم القومي .

سأقرأ الآن على المجلس البيان الصادر عن القضاة الأتراك ، الذى نشر في النشرة الصحفية رقم ٣٧١٦ بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٠ ، ردا على القاضي ترياندافيليدس ، الذى ساق نفس المزاعم تقريبا في معرض الدعاية :

"ان القضاة القبارصة الاتراك حضروا جلسات المحاكم حتى ٢ حزيران/يونيه ١٩٦٦" — بعد أحداث ١٩٦٣ حدثت فترة انقطاع ، وبعدها حضروا المحاكم لوجود كبير قضاة من كندا قدم الينا ورجانا ان نبقي على شيء من الاتصال والاّ فسيتعطل مجرى العدالة لأنه لابد من وجود قضاة من الجانبين في جميع المحاكم التي تنظر في القضايا المختلطة ، ولكي نظهر ان ما أردناه هو العودة الى الدستور والى حقوقنا بصيغة منقحة بطبيعة الحال ، وأردنا ان نحمي شعبنا . وقد برر القضاة عودتهم الى المحاكم بأنه —

"على أساس الفهم بأنه ، من خلال جهود السيد ويلسون ، رئيس المحكمة العليا المحايد آنئذ ، سيعاد العمل بأحكام الدستور ، وسينتهي التمييز ضد الطائفة التركية . ولكن لأسفنا ، واثناء فترة السنتين التي حضر فيها القضاة الاتراك المحاكم" — تعين حراسة معظمهم في الطريق الى المحاكم ومنها الى المنطقة التركية بسبب الخوف على حياتهم — "لم يُعد اقرار احكام الدستور، ثم ان القانون غير الدستوري المذكور اعلاه استخدام أداة لاضطهاد أفراد الطائفة التركية . وتحولت المحاكم الى نوع من 'محكمة النجم' التي أصبح اسمها في تاريخ القضاء رمزا للقهر والتعسف . واعتقل المواطنون الاتراك وقدموا للمحاكمة بتهم ملفقة مثل الاعداد للعمليات الحربية ، وحرموا من الافراج بالكفالة وابقوا رهن الاحتجاز لفترات طويلة دون الاحالة الى المحاكمة . وحكم على المواطنين الاتراك بدفع غرامات تتراوح من ٥٠ الى ٢٠٠ جنيه قبرصي لحمل رسائل بريئة من قرية لأخرى" — لأن الخدمات البريدية كانت معطلة ؛ ويمكن ان نسوق امثلة كثيرة كهذه — "وقد رفعت جميع هذه القضايا الى القضاة اليونانيين انتهاكا للدستور رغم ان القضاة الاتراك كانوا موجودين ؛ ومن الناحية الاخرى ، فان اليونانيين الذين هاجموا بل حتى قتلوا الاتراك لم يحالوا الى المحاكم . والذين احيلوا بتهم صغيرة افرج عنهم أو تسوهل معهم بحجة انهم أعضاء في القوات القانونية التابعة للدولة" — والقوات القانونية

التابعة للدولة هي مؤسسة غير قانونية تدعى الحرس الوطني ـ " ويوصفنا قضاة ، لن ننسى بتاتا يوم ٢ حزيران/يونيه ١٩٦٦ الذى اوقفنا فيه عند نقطة المراقبة قرب محاكم القانون . وقد منع بعض منا من حضور المحاكم وأجبر واحد منا كان قد تمكن من المرور على مغادرة قاعة المحكمة واعيد الى نقطة المراقبة بقوة السلاح " .

هذا هو الواقع ، ولكن الخيال يبدو أكثر قبولا عندما يصدر عن اناس يحملون وسم الحكومة على صدورهم .

لقد استمعت بتأن وانتباه واحترام الى ما قاله المتكلمون . والجميع يقولون ان السلامة الاقليمية لقبرص وسيادة قبرص واستقلال قبرص أمور بالغة الأهمية . انها بالتأكيد بالغة الأهمية . وقد قلنا ذلك لأن السلامة الاقليمية لم تتمتع بحماية القبارصة اليونانيين الذين هاجمونا لتدميرها وتسليمها الى اليونان ، وهذا ما حصل بالفعل . اننا مستعدون للعودة الى السلامة الاقليمية في شكل اتحاد . وكنا جالسين على مائدة التفاوض . ولم نغادر المائدة بتاتا . هم الذين غادروا المائدة ، بعكس ما يقوله الأمين العام . وهم الذين لجأوا الى الجمعية العامة .

ان قرار الجمعية العامة الأخير ، قرار أيار/مايو ، الذى صرّح أعضاء معينون بفخر انهم صوّتوا لصالحه ، هو الذى تجاهل حقوقنا ، وتجاهل التاريخ ، وتجاهل ما فعلته الادارة القبرصية اليونانية بالقبارصة الاتراك على مر السنين ، وهو الذى أعطاها سند ملكية قبرص مجانا ، بشكل يتنافى مع وجودنا ويتنافى مع رغباتنا . وهذا الانجاز هو الذى جعل قادة الطرف اليوناني الذين حضروا ذلك الاجتماع ان يتمايلوا الى الوراء صارخين " النصر ـ النصر " . وهو الذى بيّن لنا ان منظمة العالم الدولية كانت تسير في طريق الخطأ واننا لن يسمع لنا صوت اذا لم نتحرك ، واننا سنطرد من قبرص اذا لم نثبت للعالم اننا جادون في الدفاع عن حقوقنا وعن تحررنا وفي الدفاع عن قبرص .

هكذا وصلنا الى تأسيس دولتنا ، باتخاذ موقف الدفاع ، ولكنني لا ازال أرى النهج نفسه يسلكه بعض الأعضاء الذين يرفضون القاء نظرة على الماضي ، ويرفضون ان يقولوا — حسنا ، اننا نعامل الأشخاص الذين يحتلون مقعد قبرص باعتبارهم حكومة قبرص ، ولكننا نعرف بوجود خطأ ما ، لذلك كل ما سنفعله هو ان نطلب منهم ان يذهبوا ويتفاهموا حول مائدة التفاوض اذا كانوا صادقين ويريدون انشاء جمهورية قائمة على المشاركة مع هؤلاء الأشخاص .

هذا لا يقال . الحكومة مهمة ؛ وسلامة أراضي قبرص مهمة ؛ وسيادة قبرص مهمة ؛ واستقلال قبرص مهم . ومع احترامنا لكم ، نعتقد اننا مهمون ايضا لأنه دوننا لا وجود لأراضي قبرص — ستصبح ارضا يونانية — ودون مشاركتنا في جميع أجهزة الدولة وبصيغة جديدة في جميع أجهزة الحكومة الاتحادية ، لا توجد حكومة ولا استقلال .

واذ رفضنا تحويل قبرص الى مستعمرة يونانية واذ لم يثمر نضالنا عبر السنين بسبب سوء الفهم في العالم ، تعيّن علينا ان نفعل شيئا لننقذ انفسنا من الزوال . واذا تفهم المجلس ذلك سيساعدنا وسيساعد قبرص لأنه مادام يعجز عن فهم ذلك ، ويصر على موقفه بأن القبارصة اليونانيين هم حكومة قبرص وبأنه لا يهم ان كانوا قد أهملوا طوال ٢٠ سنة القبارصة الاتراك باستثناء مهاجمتهم ومعاملتهم معاملة سيئة وحرمانهم من حقوقهم ، وتغيير الدستور شفاهة ، ولا يهم ان يصبح الاتراك أقلية في قبرص اليونانية ، فهذا كله لا يهم ، ولا يهم كم قتل من الناس من أجل تقليل عدد الاتراك ليصبحوا أقلية . ولا يهم ان يضطر الاتراك الى دعوة تركيا ، باعتبارها دولة ضامنة ، لتحول دون احتلال اليونان للجزيرة . كل هذه الأمور ليست ذات صلة . فهي تبقي على كرسي الحكومة . لذلك هم الحكومة ، ومهما فعل هؤلاء الاتراك الصغار ، لا بد لنا من ان ندينهم ، ولا بد لنا من ان نعاقبهم .

نود ان نرى ادانة ما ارتكب بحقنا — وما يرتكب بحقنا حتى الآن . وطوال ٢٠ سنة — بلا حقوق وبلا مكانة ، وبلا مركز ، وبلا دولة — ويطلب المجلس مني ان

استمر ربما لعشرين سنة أخرى في هذه الحال . لماذا ؟ لأنني ان لم افعل ذلك اكن قد تحديت مجلس الأمن .

ليست لدى أية نية لتحدى قرارات مجلس الأمن ، بيد انني لا اعتزم ان اترك طائفتي مهملة الشأن لأن القبارصة اليونانيين لن يتخلوا عن ذلك المقعد الذى لا ازال أرى نصيبي فيه وأراه مسروقا وأقول انني قبرصي بقدر قبرصيته وأريد حقي فيه وأريد ان يوفر الأمن لي ايضا - وبالطبع ، بعد كل ما تعرضت له . هذه هي قضيتنا .

وعلى ما أعتقد فان مشروع القرار سيقدم رسميا في وقت لاحق — وآمل ان يعطى لي الحق في أن ابدى رأيي بشأنه وبشأن الكيفية التي سيتصرف بها ازاءه — وسوف لا أطيل في الكلام . اني اكرر بكل نية حسنة دعوتي الى التعاون التي اقول فيها :

"فلنعمل باصرار في سبيل حل وسط نهائي وفي سبيل المصالحة النهائية ، اى فلنوجه جهودنا نحو غايات ايجابية ولنمض بثبات في هذا السبيل . فلنتخل عن المواقف السلبية التي يتجه بها كل منا الى تدمير الآخر . وينبغي ألاّ يغيب عن بالنا ان الآخرين لا يستطيعون اتخاذ القرارات نيابة عن شعبي قبرص . واننا لن نستطيع ان نمضي قدما نحو الحل الفيدرالي الاّ بجهودنا الذاتية وبطرق نفس السبيل معا ومساعدة كل منا الآخر" .

لذلك فاني ادعو القبارصة اليونانيين مرة اثنية الى ان يتعاملوا معنا بنفس السبيل البناء والسلمي ، وان يدخلوا من الباب الذى لا نزال نمسك به مفتوحا امامهم . واذا ما دخلوا من ذلك الباب ، فان ذلك سيؤدى بنا الى اقامة دولة تقوم على المشاركة — دولة مشاركة مؤلفة من منطقتين . فهل يرغبون بذلك ؟ وهل ينظرون الينا بوصفنا شركاء على قدم المساواة أم لا ؟ واذا كانوا لا يرغبون في ذلك فلنوفر وقت المجلس ووقت الأمين العام . واذا كانوا راغبين في ذلك ، فان المجلس سوف يجدنا أكثر حماسا للمساعدة في انشاء هذه الجمهورية الفيدرالية المؤلفة من منطقتين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : لقد طلب ممثل القبرص الكلمة ، واعطيه الكلمة .

السيد موشوتاس (قبرص) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد كنت آمل ان يبذل ممثل تركيا محاولة صادقة على الأقل للرد على البيان الموثّق الذى ادلى به وزير خارجية بلادى بالأمن . وبدلا من ذلك اختار مرة أخرى ، وبطريقته المعهودة ، ان يصدّر السيد دنكتاش ليجتر بيانات لا أساس لها ومزاعم متكررة لا يمكنها بعد الآن ان تنطلي على هذا المجلس .

وقد قلت في بيانات سابقة لوفدي ، في جملة أمور ، انه اذا تركت الطائفة القبرصية التركية وشأنها سيشهد العالم مشهدا مؤثرا من أقوى مشاهد جمع الشمل بين أبناء البلد الواحد ذوى المصير المشترك والبلد الواحد . هذه هي سياسة حكومتي .

ومهما يكن من أمر ، فان هذه الاشارة الى الوحدة والروابط والمصير المشترك لشعبنا من قبارصة يونانيين وقبارصة اتراك ، قد رفعت من ضغط دم السيد دنكتاش ، وكادت ان تؤدى به الى الانفجار مما اضطره ، كما يعترف ، ان يغادر قاعة المجلس . وفضلا عن صراحة بيانه ، لابد لي ان اقول ان ما من كلمة تفوه بها كان يمكن ان تدلل بصورة أكثر فعالية من ذلك على الحقد الذى يتملكه والكراهية التي يشعر بها ازاء فكرة الوحدة والتعاون السلمي بين طائفتينا .

وعندما تكلمت عن الروابط المشتركة والمصير المشترك للطائفتين القبرصية التركية والقبرصية اليونانية ، لم أرغب في الحاق الاذى بالسيد دنكتاش بالطبع . بل على العكس من ذلك ، آمل ان يكون حيا ليشهد تحقق القول المأثور ان المياه تلتقي مع المياه والانسان يلتقي مع الانسان . وسيدرك ان سياساته القائمة على الفصل والتقسيم آيلة الى السقوط ، وسيجد سياسة الحقد والضغينة التي ينتهجها ملقاة في سلة المهملات . لأنه ما من شخص أو قوة في العالم يمكن ان يوقف المجرى الطبيعي للوحدة التي عمل على مقاومتها طوال حياته ، على الرغم من بعض ما جاء في بيانه اليوم .

ان العديد من بيانات الممثلين الاتراك وبيانات السيد دنكتاش تدور ثانية حول مسألة "اينوسيس" ولكل اقتباس يمكنه ان يقدمه حول "اينوسيس" يمكنني ان اقتبس عددا مماثلا من البيانات التركية حول التقسيم — أى تقسيم قبرص . واسمحوا لي ان اكتفي باقتباس من السيد دنكتاش نفسه ، الذى قال في ١١ آب/اغسطس ١٩٧٧ ، وفقا لما جاء في المجلة الاسبوعية "سوز" :

" قلنا ان قبرص تركية وستظل تركية " .

وذكر ايضا بتاريخ ٢٤ آذار/مارس ١٩٧٨ لمجلة "سوز" :

" فليعنفوني بأنني متعصب لوطنيتي . لقد قلتها بصراحة . ما لم تتوحد هذه الطائفة التركية مع وطنها الأم ، فلن يتم التوصل الى حل لمشكلة قبرص " .

أما فيما يتعلق بمصداقيته — بل أقول "افتقاره الى المصداقية" ، فقد كتبت ايضا مجلة "سوز" بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨ ما يلي :

" ان ماضي رؤوف دنكتاش وسياسته الداخلية الحالية يبطلان امكانية تصديق اقواله . وان العالم ، ولا سيما بلدان عدم الانحياز [التي أشار اليها السيد دنكتاش] لا يعتزمان ان ينسيا سياسة دنكتاش الماضية الداعية الى التقسيم والوحدة مع تركيا . ولا يمكن لأحد أن يصدق بصورة جدية من يتقدمون الى الجمعية التمثيلية في الوطن ، بمشاريع قوانين تنص على الدمج مع الوطن الأم ، ويتحدثون عن الاستقلال في الخارج " .

ان في ذلك عين الصواب . لم يصدقوه حينئذ ولن يصدقوه اليوم .

وليس سرا على أحد ان الحق في تقرير المصير الذى طالب به القبارصة خلال سنوات الاستعمار كان يهدف الى "اينوسيس" . كما انه لم يكن سرا ان القبارصة وضعوا هذه المسألة أمام الجمعية العامة . وان محاضر الجمعية العامة موجودة لتثبت المطالبة بـ "اينوسيس" بل التي تثبت شيئا لا يقل أهمية عن ذلك هو الصراحة والبراءة في اعلان هذا المطلب .

ولكن ماذا عن اليوم ؟ ان ذروة التضليل الاعلامي تتمثل في ان البيانات التي ادلى بها الجانب التركي بشأن "اينوسيس" تتحاشى الاشارة الى الحاضر ، وعلى وجه الخصوص ، الى قرارين رسميين لمجلس النواب في قبرص في ٢٠ ايلول/

سبتمبر ١٩٧٩ و ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨١ ، وهذان القراران رفضا رفضا قاطعا أى حل يلغي جمهورية قبرص المستقلة أو يضم اراضيها بصورة جزئية أو كاملة الى أيـــة دولة اخرى . ان حكومة قبرص تلتزم بهذين القرارين .

وعلاوة على ذلك ، ان الاتفاق العالي المستوى الذى تم التوصل اليه فـــي عام ١٩٧٩ بين الرئيس كبريانو والسيد دنكتاش يستبعد " الاونيسيس " والانفصـــال والتقســيم .

أما بالنسبة لاسئلته المتعلقة بالاتفاقين العاليين المستوى ،فجوابي هو نعم ، اننا نتمسك باتفاقي عامي ١٩٧٧ و ١٩٧٩ . وأريد أن أسأل : هل يلتزم الجانب التركي بهما ؟ كلا بالتأكيد : لقد مضى الى اعلان الاستقلال الانفرادي وتبادل السفراء ، وهو يزمع اتخاذ اجراءات غير قانونية أخرى من أجل تحقيق التقسيم الكامل وضم الجزء المحتل في نهاية المطاف الى تركيا . ان هذا الجانب يقوض هذين الاتفاقين من اساسهما .

لقد تكلم السيد دنكتاش عن انقلاب وهمي وعن انكار حقوق الطائفة القبرصية التركية . أين هذا الانقلاب ؟ ان رئيس الجمهورية آنئذ ، الاسقف مكاريوس ،بغية ضمان سلاسة عمل أجهزة الدولة وازالة بعض أسباب الاحتكاك الدولي بطريقة ديمقراطية ، أحال مذكرة تتألف من ١٣ نقطة الى كوتشوك ، النائب التركي القبرصي لرئيس جمهورية قبرص حينذاك، للنظر فيها . وقد وعده هذا الأخير أن ينظر فيها . لقد اقترحت هذه النقاط تنقيح بعض مواد الدستور التي عرقلت ، بسبب طابعها الانفصالي ، سلاسة عمل الحكومة وأبقت الطرفين متباعدين بدلا من تقريبهما بروح التعاون والتفاهم . وكانت الاقتراحات تهدف الى تحقيق رفاه شعب قبرص بمجموعه .

الا أن تركيا وجدت ذريعة بسبب الاقتراح المؤلف من ١٣ نقطة ، وبدأت تنفيذ خططها الآثمة مرة أخرى . لقد نظمت تركيا خطة أنقرة ونفذتها بغية تقويض جمهورية قبرص الحديثة العهد عن طريق القيام بأعمال التمرد على الحكومة وارهاب أفراد الطائفة التركية الذين كانوا يؤمنون بالتعايش والتعاون بين القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيين . وان القتل المتعمد في ١١ نيسان/ ابريل ١٩٦٥ ، للقبرصي التركي كافازوغلو ، والقبرصي اليوناني ميشاوليس ـ وهما شخصان متفانيان من أجل المصير المشترك والتعاون بين طائفتينا ـ يعتبر مثالا صارخا على الأساليب غير الانسانية المستخدمة لقمع قيام أي اتصال أو صداقة بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الاتراك .

اتهم السيد دنكتاش الحكومة بأنها لم تظهر المرونة بشأن حل المشكلة . ان هذا الاتهام مثير لكل نفور . فالحقيقة المحزنة هي أننا قدمنا تنازلات مؤلمة : لقد قبلنا أن

نجرى المفاوضات بينما كانت قوات الاحتلال موجودة فى قبرص ، رغم أن القرارات نصت على انسحاب القوات التركية سلفا . وقد قبلنا بالحل الاتحادى للمشكلة ، مع أن موقفنا كان يقوم دائما على أساس دولة أحادية . وحالما قبلنا الاتحاد الفيدرالى ، طرح الجانب التركى مطلبا آخر يتمثل فى الاتحاد بين المنطقتين . وقد قبلنا ذلك ، بألم ولكن باخلاص ، بغية وضع حد لمعاناة شعبنا المؤلمة . ولكن ، وياللأسف ، استمعنا مؤخرا الى صوت تركيا وهى تتكلم عن " الاتحاد المؤلف من طائفتين ومنطقتين " ، مما يعني أن هناك شعبين وأمتين في قبرص ، وانه ، وفقا للتفسير الذى قدمه السيد دنكتاش نفسه ،

" ان الشعبين الشريكين اللذين سيشكلان الاتحاد سيعيش كل منهما فى منطقته وتحت ادارة دولتيهما المتحدتين " .

ان هذا التفسير يشوه اتفاق مكاريوس ـ دنكتاش الذى تم التوصل اليه عام ١٩٧٧ ، روحا ونصا . لقد أشار هذا الاتفاق الى المناطق التى ستخضع لادارة كل طائفة ، ولكنه لا يذكر فى أى موضع أن المنطقة الخاضعة للادارة القبرصية اليونانية سيقطنها القبارصة اليونانيون فحسب ، وأن المنطقة الخاضعة للادارة القبرصية التركية سيقطنها القبارصة الاتراك فحسب . ان هذا التفسير الذى قدمه السيد دنكتاش تفسير تعسفي مما يتجلى أيضا من الاشارات الواردة فى الاتفاق الى مبادئ مثل حرية التنقل وحرية الاستيطان وحرية الامتلاك . وان الموقف بشأن انشاء دولة تتألف من منطقتين يقطنهما المواطنون على أساس أصلهم العرقي يعتبر موقفا يتناقض مع كل اتفاقية من اتفاقيات حقوق الانسان . انه شكل من أشكال الفصل العنصرى ، ولا يمكن لحكومة قبرص أن تقبل به .

هل سيتمكن دعاة التقسيم والتفرقة والفصل العنصرى من اقناع المجتمع الدولي بهذا الموقف ؟ أعتقد اعتقادا قويا أنهم لن يتمكنوا من ذلك .

لقد تذمر السيد دنكتاش من قرارات الأمم المتحدة ، وخاصة من المواقف التى اتخذتها بلدان عدم الانحياز بشأن مسألة قبرص . وبعبارة أخرى ، فقد قال لنا أن المجتمع الدولى بأكمله ، وخاصة بلدان عدم الانحياز ، قد فقد رشده لتأييده سيادة

قبرص واستقلالها وسلامتها الاقليمية ووحدتها ومركزها غير المنحاز ، ولنعت نظامه العميل بأنه باطل قانونيا . ان العالم كله مخطئ ، على حد تعبيره ، لانه لا يتفق معه ولانه لا يمكن لبلد يحترم نفسه أن يعترف بثمرة طرد السكان الأصليين القائم على الابادة الجماعية . ان احترام الذات ، على ما يبدو ، ليست فضيلة يقدرها السيد دنكتاش .

وأعتقد ، فيما يتعلق بهذا الموضوع ، أن المقال الذى نشر فى ٣ أيلول / سبتمبر ، فى صحيفة " ايدينليك " اليومية التركية ، يصيب الحقيقة فى الصميم . وجاء فى المقال ما يلى :

" ان القرارات التى تتعلق بقبرص والتى اتخذتها بلدان عدم الانحياز تتفق تماما مع المبادئ الأساسية التى تتبناها حركة عدم الانحياز . ان الاستقلال الوطنى واحترام سيادة البلد يأتيان فى مقدمة هذه المبادئ . وقد دمر استقلال قبرص وسيادتها بتدخل تركيا العسكرى فى قبرص فى عام ١٩٧٤ . هل يمكن أن نتوقع من حركة عدم الانحياز أن تؤيد التدخل بقبول هذه الحالة ؟ "

لقد تكلم السيد دنكتاش عن دستور عام ١٩٦٠ . واننى أطرح عليه سؤالا : هل يقبل دستور عام ١٩٦٠ ؟ ان رئيس جمهوريتنا قد أوضح بجلاء موقف الحكومة فى الجمعية العامة فى العام الماضى .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : ليس هناك متكلمون آخرون لهذا الاجتماع . الاجتماع المقبل لمجلس الأمن لمواصلة النظر فى الهند المدرج على جدول أعمالنا سيعقد عصر اليوم ، وفى وقت يعلن عنه فى حينه .

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠